

Distr.: General
28 March 2014
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي

أولاً - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وطلب إلي فيه تقديم معلومات مستكملة دورية إليه عن الحالة في مالي وعن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٤.

ثانياً - العملية السياسية

٢ - منذ تقريره السابق المؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/1)، أحرزت مالي مزيداً من التقدم في إعادة إرساء النظام الدستوري، كما يتضح من افتتاح جلسات الجمعية الوطنية في كانون الثاني/يناير. إضافة إلى ذلك، شاركت الحكومة والجماعات المسلحة في سلسلة اجتماعات غير رسمية عُقدت في شباط/فبراير تحت رعاية لجنة المتابعة والتقييم، الأمر الذي أحيى الأمل في إحراز تقدّم في إنشاء معسكرات التجميع وفي إجراء محادثات السلام الشامل بعد انقضاء أكثر من أربعة أشهر على تعثّر العملية التي بدأها الاتفاق الأولي لتنظيم الانتخابات الرئاسية وإجراء محادثات السلام الشامل.

٣ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت المحكمة الدستورية النتائج النهائية للانتخابات التشريعية. ولم يحقق حزب الرئيس كيتا، التجمع من أجل مالي، الأغلبية المطلقة وفاز بـ ٦٦ مقعداً من أصل ١٤٧ مقعداً. وحصل حزب معارض، هو حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية، على ١٨ مقعداً؛ وحاز التحالف من أجل الديمقراطية في مالي على ١٦ مقعداً. وانتُخبت أربعة عشر امرأة. وبتاريخ ٢٢ كانون الثاني/يناير، عقدت الجمعية الوطنية جلستها الأولى، وانتُخبت السيد إيساكا سيدي، عضو حزب التجمع من أجل مالي،



الرجاء إعادة استعمال الورق



رئيساً للجمعية بتأييد ١١٥ صوتاً مقابل ١١ صوتاً. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير، اعتمد المشرعون النظام الداخلي الجديد الذي صادقت عليه المحكمة الدستورية في ٧ شباط/فبراير، مما أدى إلى ارتفاع عدد البرلمانيين اللازم لتشكيل فريق برلماني من ٥ إلى ١٠ برلمانيين. وتشكلت خمسة أفرقة من ذلك القبيل.

٤ - وفي ٢٦ شباط/فبراير، مددت الحكومة ولايات رؤساء البلديات والمجالس البلدية حتى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وأجلت الانتخابات البلدية، التي كان من المقرر إجراؤها في نيسان/أبريل ٢٠١٤، لفترة ستة أشهر، وأشارت إلى أنها بحاجة لمزيد من الوقت لتنفيذ إصلاحات في هياكل الحكم المحلي.

الحوار والمصالحة

٥ - على النحو المشار إليه في تقرير السابقي، لم تحرز الأطراف، خلال الربع الأخير من عام ٢٠١٣، إلا تقدماً محدوداً في مواصلة المناقشات في الإطار الذي وضع بناء على الاتفاق الأولي. ومع ذلك، حدثت بعض التطورات المشجعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير في أعقاب البيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن والمؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير (S/PRST/2014/2) وزيارة وفد المجلس إلى مالي (في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير).

٦ - وبدأ الرئيس بوبكر كيتا، رئيس مالي، سنة ٢٠١٤ بعقد اجتماعات ثنائية مع سلطات البلدان المجاورة، بشأن مسائل تشمل المفاوضات مع الجماعات المسلحة في الشمال. وقد سرت الجزائر إجراء مناقشات استطلاعية مع تلك الجماعات، ولا سيما الحركة العربية الأزدادية، ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، الأمر الذي أدى إلى التوقيع في ١٦ كانون الثاني/يناير على برنامج للتعاون من أجل السلام الدائم في شمال مالي. وتلت تلك المبادرة زيارة قام بها الرئيس كيتا رئيس مالي إلى الجزائر العاصمة يومي ١٨ و ١٩ كانون الثاني/يناير. وخلال تلك الزيارة، اتفق الرئيسان على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات تشمل الأمن والتنمية والمعونة الإنسانية، وإنشاء لجنة ثنائية تجتمع شهرياً لرصد تنفيذ القرار المتعلق بالتسوية السلمية للمشكلة في شمال مالي. وفي ١ شباط/فبراير، استضاف الملك محمد السادس ملك المغرب وفداً من الحركة الوطنية لتحرير أزواد بقيادة أمينها العام، بلال أغ الشريف. وفي الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير، قام الملك بزيارة رسمية إلى مالي لمناقشة الجهود الثنائية للحفاظ على السلام والمصالحة وتعزيز الروابط الاقتصادية. كما زار رئيس مالي موريتانيا في الفترة بين ١٠ و ١٢ كانون الثاني/يناير.

٧ - وخلال الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن إلى مالي، كشفت الحكومة عن عناصر من خريطة طريق لإنهاء الأزمة. وقد حددت الوثيقة الأنشطة التحضيرية التالية للبدء في الحوار الشامل، وهي: تنظيم ثلاث حلقات عمل (اقترحتها لجنة المتابعة والتقييم في أيلول/سبتمبر بهدف بناء الثقة بين الأطراف وإيجاد أساس متفق عليه لإجراء محادثات السلام الشامل الرسمية)، وإجراء مشاورات مع هيئات المجتمع المدني، وإجراء مناقشات استطلاعية برعاية الجزائر ومشاورات مع المجتمعات المحلية في الشمال.

٨ - ويسرّت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي تنظيم حلقات العمل الثلاث بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها وفد مجلس الأمن. وقد شارك فيها أكثر من ٥٠ شخصاً، من بينهم ممثلون عن الحكومة، والسلطات المحلية، والجماعات المسلحة، والمجتمع المدني، إضافة إلى أعضاء لجنة المتابعة والتقييم. وقد ركّزت حلقتنا العمل اللتان عقدتا يومي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير على الدروس المستفادة من عمليات السلام والتجميع الماضية. وأسفرت حلقة العمل الثانية عن اعتماد وثيقة تقنية، في ١٨ شباط/فبراير، وقّع عليها ممثلو جميع الجماعات المسلحة وممثلو الحكومة والمجتمع الدولي، وحُدّدت فيها الخطوات اللازمة للمضي قدماً في عملية التجميع. وركّزت حلقة عمل ثالثة، عقدت في ١٣ آذار/مارس، على عودة مؤسسات الإدارة الحكومية والخدمات الأساسية إلى العمل في الشمال. وبعدها حُدّدت الأطراف الحاجة إلى تقييم مدى تنفيذ الاتفاق الأولي حتى الآن، يسرّت البعثة حلقة عمل أخرى في ١٤ آذار/مارس أنشأ المشاركون فيها أربعة أفرقة عاملة كُلّفت بتقديم توصيات بشأن تدابير بناء الثقة، ومعسكرات التجميع، وإعادة خدمات المؤسسات الحكومية الإدارية والخدمات الأساسية، والخطوات المقبلة لإجراء الحوار الشامل، على التوالي. وقُدّمت الأفرقة العاملة استنتاجاتها الأولية إلى الحكومة والمشاركين في ٢٠ آذار/مارس، حيث يتوقع صدور الردود عليها خلال الأسبوعين المقبلين، بعد إجراء مشاورات بشأنها.

٩ - وفي غضون ذلك، في ١٨ آذار/مارس، أسّست مجموعة من الأشخاص، من بينهم منشقون عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد الائتلاف من أجل شعب أزواد، وهي حركة جديدة برئاسة إبراهيم أغ محمد الصالح، رئيس العلاقات الخارجية السابق في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وممثلها لدى لجنة المتابعة والتقييم. وكان في وقت سابق قد أعلن عن عزمه على تشكيل حركة جديدة.

١٠ - وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، أنشأت الحكومة لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة وكلفتها بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان الرئيسية التي وقعت في الفترة بين عامي ١٩٦٠ و ٢٠١٣، وتعزيز المصالحة وتوطيد الوحدة الوطنية والقيم الديمقراطية. وحلت اللجنة، التي أنشئت لمدة ثلاث سنوات، محلّ اللجنة الوطنية للحوار والمصالحة، التي أنشئت بموجب خريطة الطريق الانتقالية لعام ٢٠١٣. وأعربت منظمات من المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان عن قلقها من استقلالية اللجنة وعملها ومشاركة الجميع في عملها لأن إنشاءها وعملية تعيين أعضائها المستقبليين حدثا من دون التشاور مع الأحزاب السياسية أو المجتمع المدني. وفي ٢٠ آذار/مارس، اعتمدت الجمعية الوطنية بالإجماع مشروع قانون للتصديق على أمر إنشاء اللجنة. وقبل التصويت، أدلت اللجنة البرلمانية للقوانين الدستورية والتشريعات والقضاء والمؤسسات في مالي بملاحظات المتصلة بهيكل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة واستقلالياتها. وأعطت الحكومة تأكيدات للجنة على أخذ هذه الملاحظات في الحسبان في المرسوم المتعلق بتنفيذ الأمر الصادر عن مجلس الوزراء.

١١ - وفي ٢٥ شباط/فبراير، شاركت وزارة النهوض بالمرأة وشؤون الطفل والأسرة ووزارة المصالحة الوطنية والتنمية في الشمال، بدعم من البعثة المتكاملة، في تنظيم منتدى إقليمي للمرأة امتدّ على يومين بحضور ١٠٠٠ موفد من بينهم ممثلون عن اللاحثين الماليين من بور كينا فاسو وموريتانيا والنيجر. وأنشأ المنتدى لجنة متابعة للإشراف على الإدماج الاجتماعي - الاقتصادي للنساء والأطفال المتضررين من النزاع، وأوصى الحكومة بضرورة زيادة مشاركة المرأة في العملية السياسية.

ثالثا - الأمن والاستقرار

ألف - الحالة الأمنية

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تدهورت الحالة الأمنية عمومًا في شمال مالي نتيجة لزيادة أنشطة الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، حيث اتضح ذلك في سلسلة من الهجمات نُفذت باستخدام الصواريخ والأجهزة المتفجرة البدائية الصنع واستهدفت القوات المسلحة المالية والبعثة المتكاملة وعملية سيرفال. وظلّ الوضع الأمني يبعث على القلق في كيدال خصوصًا، ولكن الهجمات التي شُنّت بالصواريخ ازدادت في جوار غاو أيضًا. وتعرّضت تمبكتو لأول هجوم بالصواريخ بعد فترة من الهدوء النسبي. وفي ٨ شباط/فبراير، شهدت باماكو أول إنذار باحتمال وجود سيارة مفخّخة بأجهزة متفجرة بدائية الصنع.

١٣ - وفي حين ازداد عدد الهجمات الصاروخية بشكل ملحوظ منذ تقريره السابق، لم تسفر تلك الهجمات عن أي خسائر في الأرواح. وقد أطلق ما مجموعه ٢٥ صاروخاً في ١٢ هجمة على مقربة من البعثة المتكاملة وعملية سيرفال و/أو مقرات القوات المسلحة المالية في شمال مالي. وعُثر على أكثر من ١٠ صواريخ غير منفجرة في مواقع الإطلاق. وقد أعلن كل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا عن مسؤوليتهما عن عدد من هذه الهجمات. وبالإضافة إلى ذلك، في ٢٠ شباط/فبراير، تعرّضت طائرة هليكوبتر تابعة لعملية سيرفال كانت تقوم بدورية في صحراء تيغارغار (في الشمال الشرقي من تيساليت) إلى إطلاق نار مما أدى إلى إصابة جندي بجروح طفيفة. وفي مواجهة عدد الهجمات الصاروخية المتزايد، بدأت البعثة بتنفيذ أعمال حماية الجمع وتكييف خططها المستقبلية بشأن مبنى الأمم المتحدة في الشمال.

١٤ - وفي ٢٨ كانون الأول/ديسمبر، عثرت دورية مشتركة للبعثة المتكاملة وعملية سيرفال على مخبأ للأسلحة يحتوي على ٧٠٠ كيلوغرام من نترات الأمونيوم و ٤٦ قنبلة يدوية في ناحية تيمترين من منطقة كيدال، على بعد ١٥٠ كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من تيساليت. وقد دُمّرت المواد التي بدت متروكة في اليوم ذاته. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، عُثر على بعد ١٠ كيلومترات جنوب الموقع الأول على مخبأ مشابه يحتوي على خمسة أطنان من نترات الأمونيوم، دُمّرت كذلك. وأشارت القوات الفرنسية إلى أنه ثاني أكبر مخبأ للأسلحة يكتشف منذ بداية عملية سيرفال مضيفة أن الجماعات الإرهابية لا تزال تمتلك الوسائل للقيام بعمليات واسعة النطاق.

١٥ - وفي خضمّ تزايد انقسام الجماعات المسلحة، ولا سيما الحركة الوطنية لتحرير أزواد، أجرت الجماعات الإرهابية سلسلة من عمليات الاختطاف والاعتقالات والكمائن ضد أنصار الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في منطقة كيدال في الفترة بين ١٣ و ١٩ كانون الثاني/يناير. وفي ليل ١٣ إلى ١٤ كانون الثاني/يناير، تعرّضت سيارة تابعة للمجلس الأعلى لوحدة أزواد لكمين على الطريق المؤدّي إلى أغيلهوك، على بعد ١٠٠ كيلومتر تقريباً من كيدال، وزُعم أن أحد أعضاء المجلس الأعلى لوحدة أزواد من بين القتلى. وفي الساعات الأولى من يوم ١٤ كانون الثاني/يناير، أقدم مسلّحون على اختطاف أبو نهيّة أغ اتايوب، أحد كبار الممثلين السياسيين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، من منزله في تيساليت. وأفادت أسرته لاحقاً أن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد أعلنت أنه توفي من جرّاء المرض في ١٤ كانون الثاني/يناير. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، اغتيل قائد محلي

للحركة الوطنية لتحرير أزواد في تلهنداك. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير، زُعم أن أحد مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد اختطف من معسكر بالقرب من أبيبارا وقتل.

١٦ - وتساهم أعمال الخطف والسطو في استدامة جو من الخوف في شمال مالي. وأُبلغ عن اختطاف أربعة مدنيين في منطقة كيدال في شباط/فبراير. وفي ٨ شباط/فبراير، اختطف خمسة أشخاص من بينهم أربعة موظفين وطنيين من لجنة الصليب الأحمر الدولية، أثناء سفرهم من أنيفيس إلى غاو. وأعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا مسؤوليتها عن الحادث لاحقاً. وفي الوقت ذاته، ظلّ قطاع الطرق المسلّحون يروعون طرق النقل الرئيسية في الشمال. وفي ١٧ شباط/فبراير، ترك زهاء ٣٠٠ عامل من عمال المناجم منجم الملح في تاودني، التي تبعد نحو ٨٠٠ كيلومتر شمال مدينة تمبكتو، بعد تلقيهم تهديدات من رجال مسلحين مجهولي الهوية.

١٧ - وزاد احتمال حصول هجمات باستخدام أجهزة متفجرة بدائية الصنع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، انفجر جهاز من ذلك النوع وأصاب دورية للبعثة المتكاملة على الطريق إلى أغيلهوك في منطقة كيدال، ونجم عن ذلك إصابة خمسة من حفظة السلام التشاديين. وفي ١٤ شباط/فبراير، تسبب قطع من الماشية في تفجير جهاز في موقع تستخدمه البعثة المتكاملة بانتظام، بالقرب من تيساليت، في منطقة كيدال. وفي ٢٦ شباط/فبراير، انفجر أحد هذه الأجهزة وأصاب سيارة تابعة لمنظمة دولية غير حكومية فيما كانت متوقفة إلى جانب مهبط الطائرات في كيدال، وأسفر ذلك عن إصابة أحد الركاب بجروح بليغة والسائق بجروح طفيفة. وفي ٩ آذار/مارس، انفجر أحد تلك الأجهزة عند مرور دورية تابعة للقوات المسلحة المالية في منطقة غاو، مما أدى إلى إصابة خمسة من أعضائها. وفي ١١ آذار/مارس، انفجر أحد تلك الأجهزة وأصاب مركبة تابعة لعملية سيرفال بالقرب من أغيلهوك، فأصيب أحد الركاب بجروح طفيفة. وفي ١٦ آذار/مارس، انفجر جهاز من هذه الأجهزة وأصاب قافلة تابعة للبعثة المتكاملة بالقرب من أغيلهوك، مما أدى إلى إصابة اثنين من حفظة السلام التشاديين.

١٨ - وتفاقت أعمال العنف بين قوميّتي الطوارق والفلولاني في منطقة غاو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقاً لما ذكره أحد الناجين من الهجوم الذي وقع في ٦ شباط/فبراير، بالقرب من تمكوتاك (حوالي ١٢٠ كيلومتراً إلى الشمال الشرقي من غاو)، وقعت مجموعة من الطوارق العائدين من معرض تجاري ضحية كمين نصبه مسلحون من الفلولاني على متن ٣٠ دراجة نارية. وأرسلت البعثة مفرزة عسكرية ووفداً لتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان إلى الموقع وقد أبلغت البعثة أن ٢٤ شخصاً من الطوارق لاقوا حتفهم في الموقع.

وتوفي لاحقاً شخصٌ آخر متأثراً بجروحه. وفي ٧ و ٨ شباط/فبراير، تلّقت البعثة تقارير عن وقوع هجمات انتقامية محتملة جنوباً في منطقة غاو، وأبلغت ضحيتان تتعالجان في مستشفى غاو عن حدوث قتال في ٧ شباط/فبراير في بلدة تن هاما من منطقة أسونغو. وأفادت التقارير أيضاً بأن مواجهات اندلعت في ٨ شباط/فبراير في أمالاولا والمجاورة، على بعد ١٨٠ كيلومتراً جنوب شرق غاو (بالقرب من الحدود المالية والنيجرية). وأبلغت القوات المسلحة المالية عن اشتباكات وقعت في ليل ٩ إلى ١٠ شباط/فبراير بين الفولاني والطوارق، في أكابار جنوب غرب مينكا، على مقربة من الحدود النيجرية أيضاً. وفي ١١ شباط/فبراير، أبلغت القوات المسلحة المالية عن اكتشاف ١٧ جثة لأفراد من الطوارق قتلوا في أكابار.

١٩ - وواصلت القوات المسلحة المالية انتشارها إلى الشمال، حيث أتمت بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في مالي تدريب الكتيبة الرابعة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى زيادة وجود القوات المسلحة في الشمال، ظلّت تلك القوات غائبة عن بعض الدوائر ومن بينها تاودني، التي تبعد نحو ٨٠٠ كيلومتر من تمبكتو، وأبيارا وتينيساكو شمال شرق كيدال وشرقها، وبشكل أعمّ عن الحدود مع الجزائر والنيجر.

٢٠ - وباستخدام قدرات البعثة المتكاملة الحالية، أُنخذت مجموعة من التدابير ترمي إلى تهئية بيئة أكثر أمناً في المراكز السكانية الرئيسية في الشمال. وتسيّر البعثة دوريات ليلية ونهارية مكوّنة من أفراد عسكريين وأفراد الشرطة في مدن غاو وتمبكتو وكيدال، وتقوم أيضاً بدوريات بعيدة المدى في المناطق المحيطة. ومع ذلك، لا تزال قدرة البعثة على حماية المدنيين وردع الهجمات استباقياً محدودة بالنظر إلى الافتقار إلى وحدات المناورة وعناصر التمكين الرئيسية ومضاعفات القوة، مثل طائرات الهليكوبتر العسكرية للنقل.

باء - الإجراءات المتعلقة بالألغام

٢١ - في ٢١ شباط/فبراير، أتمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام تحديد مرفق للتدريب بالقرب من باماكو. وستبدأ الدائرة في آذار/مارس تدريب سرايا كمبوديا ونيبال المتخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة. وتشمل الدورة التدريبية التي تستمر سبعة أسابيع، تقييم عمليات إزالة الألغام والتخطيط لها والقيام بها، والتدريب التقني على استخدام معدات إزالة القنابل وغيرها من المعدات المتخصصة التي اشترتها الأمم المتحدة، والتدريب الأساسي في المجال الطبي.

٢٢ - وبالإضافة إلى ذلك، كلفت الدائرة ثمانية أفرقة متخصصة في التخلص من الذخائر المتفجرة، بإجراء مسح لمساحات الخطرة في مناطق موبتي وسيغو وتمبكتو وغاو وترسيمها وتطهيرها، كما اضطلعت بتنسيق أعمال تلك الأفرقة. ومنذ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أجري المسح في ٢٢٨ قرية، وجرى تدمير ٨٧ قطعة من الذخائر غير المتفجرة، و ٨٣٠ ٢ قطعة ذخيرة للأسلحة الصغيرة، بوسائل منها برنامج تجريبي نظم بالتعاون مع جهة مختصة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في كيدال.

٢٣ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، قامت الدائرة بتسليم معدات للتخلص من الذخائر المتفجرة إلى القوات المسلحة المالية، بعد انتهاء بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي من تدريبها. وهذه المعدات هي الأولى من نوعها في حوزة القوات المسلحة، وستمكنها من تنفيذ عمليات التخلص من الذخائر المتفجرة في الشمال. وبناء على طلب القوات المسلحة، بدأت الدائرة، في ٢٧ آذار/مارس، في تدمير أكثر من ١٠ ٠٠٠ قطعة سلاح وقرابة ٦٠ طناً من الذخيرة المتقدمة، في عملية ستتجاوز القدرات المتوافرة لدى القوات المسلحة في مجال التخلص من الذخائر المتفجرة، ولكنها ستنفذ بالاشتراك مع أفراد تلك القوات الذين يجري تدريبهم في هذا المجال في إطار بناء قدراتهم العملية. وفي أوائل آذار/مارس، بدأ ٢١ فرداً من أفراد القوات المسلحة تدريباً لمدة ١٢ أسبوعاً في مجال التفيتش على الأسلحة والذخائر، في مركز تدريب الدرك في باماكو، وتلاهم ٢٠ فرداً آخر في دورة تدريبية مدتها أربعة أسابيع للمستوى الأول في التخلص من الذخائر المتفجرة في مركز غرب أفريقيا للتدريب على إزالة الألغام للأغراض الإنسانية في بنن.

جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٢٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتحقق أي تقدم في تجميع عناصر الجماعات المسلحة في الشمال ونزع سلاحها، بالنظر إلى عدم انعقاد اجتماعات لجنة الرصد والتقييم، واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ولم تتمكن الأطراف من تجاوز خلافاتها بشأن تفسير الاتفاق الأولي، ومشاركة الجماعتين المنضمتين إلى الاتفاق، وهما الحركة العربية الأزوادية ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة. وفي الوقت نفسه، استمرت البعثة المتكاملة في تقديم الدعم اللوجستي والغذاء والماء لثلاثة مواقع "تجريبية" للتجميع الأولي في منطقة كيدال، مخصصة لـ ٨٤٧ ١ عنصراً من الذكور البالغين الذين حددتهم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، حسب ما وافقت عليه سابقاً اللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن.

٢٥ - وفي ١٠ شباط/فبراير، وافقت الحكومة ومكتب دعم بناء السلام على مشروع لصندوق بناء السلام رصد له مبلغ ٣ ملايين دولار، وسيتمّ هذا المشروع الشريك المنفذ، وهو مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، من البدء في التشييد وضمان التشغيل الكامل لمواقع التجميع الأولي "التجريبية" آنفة الذكر. ويهدف المشروع أيضا إلى بناء الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة، مما يتيح المجال للمزيد من الحوار السياسي.

٢٦ - وفي ١٨ شباط/فبراير، وبعد مرور أربعة أيام على حلقة العمل المذكورة أعلاه والمتعلقة بمعسكرات التجميع (انظر الفقرة ٨)، قامت الحكومة والجماعتان المسلحتان الموقعتان، وهما الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، فضلا عن الجماعتين المسلحتين المنضمتين، وهما الحركة العربية الأروادية ومجلس تنسيق الحركات والقوات الوطنية للمقاومة، بالتوقيع على وثيقة تعكس فهما مشتركا من جانب جميع الأطراف لطرائق تنفيذ التجميع وتحدد الأدوار والمسؤوليات والآليات المتعلقة بالتنفيذ. وفي ١٤ آذار/مارس، وخلال المناقشات التي جرت في سياق الأفرقة العاملة المشار إليها في الفقرة ٨، ناقشت الأطراف طرائق إجراء الزيارات لمواقع التجميع لأغراض الاستطلاع والتحقيق، وإنشاء خلية للتنسيق، والترتيبات الأمنية داخل مواقع التجميع وخارجها، والجدول الزمني لتنفيذ الترتيبات.

رابعاً - إعادة بسط سلطة الدولة

٢٧ - رغم عودة حكام كيدال، وتمبكتو، وموبتي، وغاو وجميع رؤساء المقاطعات والدوائر الفرعية البالغ عددهم ١٣٥ شخصا إلى المناطق الشمالية الأربع، إلا أن عددا قليلا من رؤساء المحافظات والدوائر الفرعية، وأفراد الدرك والشرطة، التحقوا بمواقع عمل خارج المدن الرئيسية بسبب الظروف الأمنية، ونقص الهياكل الأساسية والموارد، الأمر الذي ترك ثغرات كبيرة في سلطة الدولة في المناطق الريفية. ففي كيدال، على سبيل المثال، لا يزال خطر الهجمات الإرهابية على المؤسسات الحكومية عاليا، ولا يزال أفراد الدرك والشرطة محصورين في الغالب ضمن معسكراتهم، في حين لا يزال ١٧ من رؤساء المقاطعات والدوائر الفرعية المعينين لمنطقة كيدال مقيمين في مدينة كيدال.

ألف - إصلاح قطاع الأمن

٢٨ - في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، جرت برعاية الرئيس ورئاسة وزير الأمن الداخلي والحماية المدنية مراسم الإعلان رسميا عن بدء أعمال الفريق العامل المتعدد الاختصاصات

المعني بإصلاح قطاع الأمن، الذي كُلف بأن يقوم، خلال ثلاثة أشهر، بوضع عناصر رؤية وطنية لعملية إصلاح قطاع الأمن، وتقديم توصيات بشأن عمليات وهياكل تنفيذ الإصلاح على المستوى الوطني ومستوى القطاعات، وتحديد الآليات الوطنية والشركاء الدوليين من أجل تمويل عملية الإصلاح. وفي ١٩ شباط/فبراير، أعلن الرئيس أن الحكومة ستقدم قريباً مشروع قانون من أجل تمويل عملية إصلاح قطاع الدفاع، وسيقدم هذا المشروع إلى الجمعية الوطنية للموافقة عليه.

٢٩ - واجتمع الفريق العامل المتعدد الاختصاصات لأول مرة في ٦ كانون الثاني/يناير وأنشأ ثلاثة أفرقة فرعية: الأولى معني بعناصر رؤية إصلاح قطاع الأمن؛ والثاني بعملية الإصلاح والهياكل المتعلقة بها؛ والثالث معني بآليات تعبئة الموارد من أجل إصلاح قطاع الأمن. وفي ٥ آذار/مارس قدمت الأفرقة الفرعية الثلاثة تقاريرها عن التقدم الذي أحرزته خلال الدورة العامة السادسة للفريق العامل التي رأسها الأمين العام لوزارة الأمن الداخلي والحماية المدنية. وخلال اجتماع عقد في ١٩ آذار/مارس، أشار الأمين العام للوزارة إلى أن الحكومة أطلعت على المعلومات المستكملة، ويتوقع أن تصدر تقريراً عن منتصف المدة بحلول ٢ نيسان/أبريل. وأشارت الحكومة إلى أنها ستعقد بعد ذلك مؤتمراً وطنياً بشأن الأمن، بهدف استعراض وإقرار عناصر الرؤية المتعلقة بإصلاح قطاع الأمن وهياكله وتعبئة الموارد اللازمة له، وبدء عملية الإصلاح بشكل رسمي.

باء - مؤسسات إنفاذ القانون والعدالة والمؤسسات الإصلاحية

٣٠ - منذ تقريره السابق، لا يزال وجود الموظفين المعنيين بالعدالة والمؤسسات الإصلاحية محدوداً في الشمال، ولم تتخذ في هذا السبيل سوى خطوات متواضعة. فقد أعيد افتتاح المحكمتين العليين في غاو وتمبكتو، في ٣ و ١٢ شباط/فبراير على التوالي، وتلا ذلك في الشهر نفسه إعادة افتتاح السجون الرئيسيين هناك. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك صعوبات كبيرة، بالنظر إلى أنه لم يُعد بعد افتتاح ١١ محكمة و ١١ سجنًا في مناطق موبتي وغاو وتمبكتو. ولم يرجع سوى ٦٠ مسؤولاً قضائياً (قضاة ومدعون عامون ورؤساء أقلام محاكم) من أصل ١٠٤ مسؤولين إلى مناطق الشمال الأربع، في حين لم تشغل ضمن نظام السجون سوى ٥١ وظيفة من أصل يقدر بحوالي ٢٠٤ وظائف. وفي كيدال، لا يزال انعدام الأمن يعوق إعادة نشر سلطات القضاء والسجون. وفي غياب مؤسسات السجون ذات المصادقية التي تقوم بعملها، تستمر تسوية النزاعات من خلال الآليات التقليدية.

٣١ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير قامت وزارة العدل والبعثة المتكاملة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق عامل تقني يجتمع أسبوعيا في إطار الجهود الرامية إلى إعادة إرساء المؤسسات القضائية في الشمال. وقد واصلت البعثة المتكاملة ووزارة العدل الاضطلاع بعمليات تقييم احتياجات المرافق القضائية والإصلاحية في شمال مالي. وتبين أن المرافق الإصلاحية القائمة غير كافية بسبب افتقارها إلى اللوازم الطبية، وسوء شبكات تصريف المياه فيها، والأهم من ذلك كله، عدم وجود أي تمييز بين السجناء المحكوم عليهم والمحتجزين رهن المحاكمة، وكذلك عدم وجود أماكن منفصلة للسجناء الأحداث من الذكور والإناث. وفي الوقت نفسه، بدأت البعثة المتكاملة والبرنامج الإنمائي مشروعا مشتركا يهدف إلى إصلاح وتجهيز أربع محاكم، وأربع مقار للمقاطعات، وثكنتين للدرك، ومركز شرطة في كل من غاو وتمبكتو وكيدال.

٣٢ - وفي الفترة من ١٦ إلى ٢١ شباط/فبراير، قامت البعثة المتكاملة، ومؤسسة فريدريخ نومان للحرية والمعهد الدولي لحقوق الإنسان بتنظيم حلقة عمل عن القانون الجنائي الدولي وقانون حقوق الإنسان، من أجل تعزيز قدرات السلطات القضائية في مالي. وحضر الدورة نحو ١٠٠ من المسؤولين القضائيين ومسؤولي إنفاذ القانون في مالي، إلى جانب ٥٠ مشاركا من ١٧ بلد.

٣٣ - وحتى اليوم جرى إيفاد ما مجموعه ٢١١ ١ فردا من الدرك والشرطة إلى الشمال، بالمقارنة مع ٤٦٩ فردا قبل الأزمة. وتأتي تلك الزيادة بعد برنامج النشر الذي وضعته السلطات في مالي لنقل مسؤوليات إنفاذ القانون وحفظ النظام من القوات المسلحة إلى مؤسسات إنفاذ القانون. وقام أحد عشر مدربا من مدربي الشرطة التابعين للبعثة المتكاملة المتمركزين في مدارس تدريب الشرطة والدرك التي جددتها البعثة مؤخرا بتدريب ٨٤٨ من أفراد الشرطة والدرك خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

خامسا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

ألف - حقوق الإنسان

٣٤ - واصلت البعثة المتكاملة توثيقها للانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها عناصر من القوات المسلحة لمالي والجماعات المسلحة في المناطق الشمالية. ويزعم أنه في ١٩ شباط/فبراير، قامت عناصر من القوات المالية المنتشرة في دجيوك (منطقة غاو) بإلقاء القبض على ثلاثة مدنيين، حيث قيدوهم وأعدموهم دون محاكمة ثم دفنهم في مقبرة جماعية. وأمرت السلطات بفتح تحقيق في القضية.

٣٥ - وظلت البعثة المتكاملة تلاحظ وجود توجه متنامٍ نحو اعتقال واحتجاز أفراد من قبائل الطوارق والقبائل العربية، للاشتباه في تعاونهم المزعوم مع الجماعات المسلحة خلال الأزمة. وفي الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ١٢ آذار/مارس، قامت البعثة بتوثيق ٦٣ حالة اعتقال جديدة (٤٨ منها في غاو و ١٥ في تمبكتو) لأفراد يشتبه في انتسابهم إلى الجماعات المسلحة. وهناك مخاوف من احتمال أن تؤدي هذه الاعتقالات إلى التشهير بتلك القبائل، مما يؤثر بالتالي على عملية المصالحة. ومن أصل ٤٨١ شخصا أُلقي القبض عليهم بتهمة تتعلق بالتزاع منذ نيسان/أبريل ٢٠١٣، لا يزال ٩٤ شخصا محتجزين في باماكو و غاو و تمبكتو بانتظار تقديمهم للمحاكمة. وتتاح للبعثة المتكاملة إمكانية الدخول إلى كافة مرافق الاحتجاز على الصعيد الوطني باستثناء تلك التي تخضع لسيطرة أمن الدولة في باماكو.

٣٦ - وفي ١٣ و ١٤ شباط/فبراير، تم إلقاء القبض على أربعة قادة سابقين في المجلس العسكري، ووجهت إلى البعض تهمة ارتكاب جرائم القتل والاختطاف (ووجهت إلى البعض الآخر تهمة التواطؤ في ارتكاب جرائم القتل والاختطاف)، وذلك في سياق اختفاء ٢٥ جنديا وإعدامهم دون محاكمة في أعقاب الانقلاب المضاد الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي ٢٤ شباط/فبراير، عثر على خمس جثث ترتدي الزي العسكري في مدفن بالقرب من مخيم كاتي العسكري (على بعد ٢٠ كيلومترا من باماكو). وكذلك عثر على جثة أخرى قرب المخيم في ١ آذار/مارس.

٣٧ - وفي الفترة من ١٧ إلى ٢٦ شباط/فبراير، قدمت البعثة المتكاملة الدعم اللازم للزيارة الثانية لخبير الأمم المتحدة المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في مالي. وأعرب الخبير عن ترحيبه بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات في مالي من أجل التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها المجلس العسكري السابق، وشدد على أهمية المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها الأطراف منذ بداية النزاع في شمال البلد.

٣٨ - ولم تنجح السلطة القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في تحقيق تقدم في التحقيقات الجنائية المتعلقة بعدد من القضايا الهامة المتصلة بحقوق الإنسان، مثل حوادث العنف بين القبائل التي وقعت في الفترة من ٦ إلى ٨ شباط/فبراير في غاو. ولم يحرز أي تقدم محدد حتى الآن في ما يتعلق بتنفيذ المادة ١٨ من الاتفاق الأولي، الذي ينص على إنشاء لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في البلد.

باء - حماية المدنيين

٣٩ - قامت البعثة، إضافة إلى الدوريات العسكرية والشرطية العادية التي تُنسّق مع القوات المسلحة المالية ومع عملية سيرفال، بتسيير دوريات قصيرة وطويلة المدى (لعدة أيام) في المناطق الريفية التي تنفّش فيها أعمال العنف أو المعرضة لذلك. وتقوم البعثة أيضاً بزيارات للتقييم المتكامل مع أفراد مدنيين وعسكريين وأفراد من الشرطة إلى المناطق المعرضة لمخاطر شديدة، بهدف تحديد مصادر التوتر والتوصية بسبل الاستجابة في مجال إدارة النزاعات لفائدة البعثة والسلطات الوطنية. فعلى سبيل المثال، قامت البعثة بزيارة لمدة ثلاثة أيام إلى منطقتي ليريه وليرنب القريتين من الحدود الموريتانية في الفترة من ١٧ إلى ٢١ شباط/فبراير، بهدف جمع معلومات عن الأحوال السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان. وأبرزت الزيارة الحاجة إلى أن تعزز البعثة وجودها في هذه المنطقة الحساسة.

٤٠ - ووضعت البعثة أيضاً آليات متكاملة للتصدي للتوتر وأعمال العنف الطائفي في الشمال. وقد شكلت عناصر البعثة العسكرية والشرطية والمدنية فرقة عمل مشتركة قادرة على الانتشار السريع لفترات طويلة في المناطق المعرضة لخطر العنف الطائفي، بداية بمنطقة غاو - ميناكا. وقد نشبت أعمال عنف طائفي بين طائفة إمغاد الطوارق وأفراد قومية الفولاني أسفرت عن مقتل ما لا يقل عن ٢٥ من الطوارق في ٦ شباط/فبراير، نتيجة مجموعة معقدة من العوامل، من بينها التوترات القائمة منذ أمد طويل بين الطوائف، زادت الصعوبات الاقتصادية والمعاناة الإنسانية، وضعف وجود الدولة، ووجود الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية. وقد نظمت البعثة، رغم أن وجودها العسكري والمدني والشرطي لا يزال محدوداً في المناطق المعنية، عملية استجابة متعددة الأبعاد للمساعدة على منع وقوع أعمال انتقامية إضافية، بالعمل مع الحكومة والطوائف على وضع استراتيجيات لإدارة النزاعات. وفي الفترة من ١٧ إلى ١٩ آذار/مارس، نظمت حكومتا مالي والنيجر اجتماعاً لزعماء الطوائف في كلا البلدين، سعياً إلى معالجة التوترات الطائفية التي طال أمدها وإلى تعزيز المصالحة.

جيم - حماية الأطفال

٤١ - اشتركت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في حث حكومة مالي على إطلاق سراح الأطفال المحتجزين فوراً، ونقلهم إلى مركز العبور والرعاية الذي تدعمه اليونيسيف، وإلى إسقاط جميع التهم الأمنية والإرهابية عن هؤلاء الأطفال. وفي ٢٨ شباط/فبراير، أسقطت إحدى المحاكم تهماً إرهابية موجهة إلى ثلاثة صبية أُطلق سراحهم من الحجز في آب/أغسطس ٢٠١٣ وكانوا يتلقون الرعاية مؤقتاً في مركز اليونيسيف، حتى يتسنى جمع شملهم مع أسرهم. وجمع شمل أربعة صبية مع أسرهم

منذ تقريره السابق، ليصل بذلك العدد الإجمالي إلى ١٦ حالة منذ ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وحتى ١٢ آذار/مارس، كان لا يزال في المركز عشرة صبية كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة.

٤٢ - وفي الفترة نفسها، وبالرغم من جهود الدعوة المستمرة التي تبذلها الأمم المتحدة، ظل تسعة صبية محتجزين في باماكو بتهم أمنية وإرهابية (ثلاثة منهم محتجزين في السجن المركزي، واثنان آخران في قسم الحراسة المشددة في السجن، وأربعة في معسكر الدرك رقم ١). وإضافة إلى ذلك، زعم اثنان من المحتجزين الذكور المحبوسين في قسم الحراسة المشددة بالسجن أنهما كانا طفلين حين أُلقي القبض على أحدهما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ والآخر في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد ظللا لمدة أحد عشر شهراً محبوسين في مباني أمن الدولة، حيث يزعمان أنهما تعرضا للتعذيب، قبل نقلهما إلى السجن.

سادسا - الإنعاش المبكر والتنمية

٤٣ - تحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الخدمات الصحية والمياه والكهرباء. فعلى سبيل المثال، جرى تعزيز إمدادات الكهرباء في الشمال، وإن كانت لا تسمح بالتوزيع الدائم للكهرباء في كل مكان. وفي مدينة غاو، تتوافر الكهرباء لفترة تتراوح بين ١٨ و ٢٤ ساعة في اليوم، بالمقارنة مع مدينة تمبكتو التي تتوافر فيها الكهرباء ١٧ ساعة في اليوم. أما في مدينة كيدال، تتولى البعثة دعم إيصال الكهرباء لمدة تتراوح بين أربع وخمس ساعات يوميا.

٤٤ - وقد وافقت لجنة استعراض المشاريع على سبعة مشاريع جديدة قيمتها الإجمالية ٣,٢ ملايين دولار، لفائدة الصندوق الاستثماري لدعم السلام والأمن في مالي الذي تتولى البعثة إدارته. ويشمل ذلك مشاريع لدعم نشر إدارة الدولة من جديد، بما يشمل إصلاح المرافق الرئيسية في الشمال، ودعم جهود الوساطة والمصالحة. ورصد مبلغ قدره ١٨ ٧١٥ ٩ دولاراً، من أصل مبلغ التبرعات المعلنة البالغ ١١ مليون دولار. وتشمل المشاريع التي تجري مناقشتها حالياً مع الحكومة مشروعاً لتوفير الكهرباء في كيدال في شراكة مع محافظة كيدال وشركة الكهرباء والوزارات المختصة.

٤٥ - وقد أقرت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير سبعة مشاريع جديدة ذات أثر سريع تبلغ قيمتها نحو ٣٣٠ ٠٠٠ دولار. واستمر العمل في تنفيذ المشاريع التي سبقت الموافقة عليها. وعززت المشاريع ذات الأثر السريع علاقة البعثة بالمجتمعات المحلية وساهمت في تنفيذ أولويات البعثة، بما في ذلك مواصلة إنعاش وظائف الدولة وإعادة تأهيلها إلى سابق عهدها

في الشمال، وإصلاح مراكز الدرك والشرطة في تمبكتو وغاو ونيافونكه وغوندام، كما زادت من توافر الفرص الاقتصادية وسبل كسب العيش للسكان المحليين، من خلال إصلاح مرافق المياه والإنارة وتقديم الدعم للأنشطة المدرة للدخل التي تقوم بها الرابطات النسائية في منطقتي غاو وتمبكتو.

٤٦ - وفي منطقة تمبكتو، بدأت وكالات الأمم المتحدة، ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية، برنامجاً مشتركاً يتعلق بالشباب والقدرة على التكيف بهدف إيجاد فرص عمل للشباب والفئات الضعيفة من خلال مخططات للتمويل المتناهي الصغر، وبرامج للنقد مقابل العمل، وغير ذلك من الأنشطة المدرة للدخل، بميزانية إجمالية قدرها ٥ ملايين دولار من المقرر تعبئتها. ومن المشاريع التي شُرِعَ فيها حتى الآن مركز للشباب يجري إصلاحه بمشاركة شباب من تمبكتو، ودراسة أجريت للفرص الاقتصادية مع التركيز على فرص عمل الشباب في المنطقة.

٤٧ - وفي ١١ شباط/فبراير، أوفدت وزارة الثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بعثة مشتركة للتقييم في غاو. ووجد الخبراء أن مقبرة أسكيا التي تندرج ضمن مواقع التراث العالمي، تستلزم أعمال حفظ كبرى قبل موسم الأمطار القادم منعاً لزيادة تدهورها. وسيتولى الأهالي هذا العمل مع أخصائيين في حفظ العمارة الطينية، اعتباراً من أيار/مايو. وفي ١٤ آذار/مارس، وأثناء احتفال أقيم في تمبكتو بمناسبة بدء أعمال إعادة بناء التراث المالي رسمياً، عرضت اليونسكو استراتيجيتها لإعادة بناء الأضرحة التي حددت الأنشطة المقرر الاضطلاع بها خلال السنوات الأربع القادمة من أجل ضمان إتمام عمليات إصلاح المواقع المتضررة. وفي كانون الثاني/يناير، قدمت البعثة الدعم اللوجستي لعودة موظفي مركز أحمد بابا للتوثيق والبحوث، المسؤولين عن بحوث المخطوطات القديمة في البلد وحفظها، إلى مدينة تمبكتو.

٤٨ - واستمرت الجهود التي تبذلها البعثة لتحقيق التكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري استناداً إلى خطة عمل مشتركة تشكل إطاراً استراتيجياً متكاملًا. ووضعت آلية للرصد والتقييم بهدف الاشتراك في تقييم النتائج المحققة على أساس شهري. وجار مناقشة وضع برامج مشتركة بهدف ضمان الاتساق وتحقيق مكاسب واضحة فيما يتعلق بفعالية أعمال الأمم المتحدة وكفاءتها. وتُنسَقُ الأنشطة التي تضطلع بها البعثة والبرنامج الإنمائي في مجال سيادة القانون تنسيقاً وثيقاً في إطار ترتيب مراكز الاتصال العالمية. وفي منطقة تمبكتو،

أطلقت البعثة والبرنامج الإنمائي مبادرة منسقة لتوطيد سيادة القانون بهدف إصلاح المحاكم ومراكز الدرك، ومراكز الشرطة، والسجون.

٤٩ - وشهد الانتعاش الاقتصادي تحسناً في عام ٢٠١٣، حيث بلغت تقديرات النمو ٥,١ في المائة وبلغت توقعات النمو ٦,٢ في المائة لعام ٢٠١٤. ويُعزى هذا التحسن بقدر كبير إلى إنعاش أنشطة القطاع الصناعي (لا سيما التشييد)، وقطاعات الخدمات (النقل والاتصالات والتجارة والفنادق). إلا أن الموسم الزراعي الأخير كان سيئاً بالمقارنة بالسنوات السابقة، خصوصاً فيما يتعلق بإنتاج الحبوب، وهو ما قد يؤدي إلى تخفيض تقديرات النمو.

سابعاً - الحالة الإنسانية

٥٠ - ما زال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من الشواغل الرئيسية في مالي. وتشير التوقعات القائمة على بيانات مستمدة من مشروع مسح سوء التغذية إلى أن ٥٠٠ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة سيعانون من سوء التغذية الحاد في عام ٢٠١٤، ومنهم ١٣٦ ٠٠٠ طفل سيعانون من سوء التغذية في أشد صوره. وبوجه عام، بلغ في نهاية آذار/مارس، عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي ٣,٣ ملايين شخص، من بينهم ٩٧٠ ٠٠٠ شخص متضرر بشدة. وفي حين تبلغ الاحتياجات المالية اللازمة للتصدي لمشكلة التغذية في عام ٢٠١٤ ما مقداره ٧٧ مليون دولار، إلا أن الجهات المانحة لم تكن، حتى ١٢ آذار/مارس، قد أعلنت عن أي تبرعات لقطاع التغذية.

٥١ - وشُرع في تطبيق خطة الاستجابة الاستراتيجية الخاصة بمالي في ٢٦ شباط/فبراير، بهدف تعبئة ٥٦٨ مليون دولار لتلبية الاحتياجات التي جرى تحديدها في مجال المساعدات الإنسانية والإنعاش المبكر. ويُعزى أساساً المبلغ الزائد عن المبلغ المقرر لعام ٢٠١٣، وهو ٤٧٧ مليون دولار، إلى إضافة الاحتياجات اللازمة للإنعاش المبكر والاحتياجات الزائدة التي نشأت في قطاع الأمن الغذائي. وتشكل الخطة جزءاً من خطة استراتيجية أوسع نطاقاً للمساعدات الإنسانية مدتها ثلاث سنوات لمنطقة الساحل، تهدف إلى تعزيز قدرة سكان المنطقة على التكيف، وتحسين معالجة الأسباب الجذرية لأزمات الأمن الغذائي والتغذية التي تحدث دورياً.

٥٢ - وما زالت بلدان بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر المجاورة تستضيف نحو ١٧٠ ٠٠٠ من اللاجئين الماليين الذين سجلتهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (مقارنة بـ ١٧٧ ٠٠٠ لاجئ في ذروة أزمة التروح في أيار/مايو ٢٠١٣). ووفقاً لما ورد في مصفوفة تتبع التروح التي وضعتها المنظمة الدولية للهجرة، ظل هناك حتى ١٨ شباط/فبراير حوالي

٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً داخل حدود مالي. ويمثل ذلك انخفاضاً بنحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص عن ذروة التزوح في عام ٢٠١٣. وبدأ بعض المشردين داخلياً في العودة إلى المراكز الحضرية في الشمال، لكنهم يجمعون عن العودة إلى ديارهم في المناطق الريفية.

٥٣ - وقد تضررت سبل الحصول على المياه، في كيدال على وجه الخصوص، حيث تعطلت أنشطة مرفق المياه على نحو خطير بسبب قلة صيانة الهياكل الأساسية وعدم وجود موظفين فنيين. ورداً على ذلك، تولت اليونيسيف وشركاؤها إصلاح ثمانية آبار في مدينة كيدال. واستعيدت إلى حد كبير سبل الحصول على الماء في منطقتي غاو وتمبكتو.

٥٤ - وتمكن ما يزيد على ١٦٧ ٠٠٠ تلميذ من العودة إلى المدارس في المناطق المتضررة من النزاع، وهو ما يمثل ٨٣ في المائة من الأطفال في سن الدراسة المسجلين في المدارس قبل اندلاع الأزمة. وحتى ٢٩ كانون الثاني/يناير، قدمت اليونيسيف المساعدة إلى ١١٥ ٠٠٠ تلميذ في الشمال. وحتى الوقت الراهن، فتح ما يزيد على ٧٢ في المائة من المدارس في الشمال أبوابه من جديد، بزيادة نسبتها ٢٠ في المائة مقارنة بالسنة الدراسية ٢٠١٢-٢٠١٣. إلا أن المدارس في منطقة كيدال ما زالت متضررة بشدة من استمرار انعدام الأمن وقلة المدرسين، حيث لم تتجاوز المدارس التي عادت إلى العمل من جديد منذ آذار/مارس ٢٠١٢ ما نسبته ٥ في المائة. وبدأ العمل فيما نسبته ٨٨ في المائة تقريباً من المرافق الصحية في الشمال، بدعم من المنظمات الإنسانية في الغالب، وذلك مقارنة بما نسبته ٧٧ في المائة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. وبحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تم تطعيم ١٩١ ٥٥٢ ٧ طفلاً في جميع المناطق، فبلغت بذلك نسبة التغطية ١٠٠ في المائة في جميع المناطق باستثناء كيدال (٦٢ في المائة).

ثامنا - إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

٥٥ - حتى ١٨ آذار/مارس، بلغ القوام العسكري للبعثة ٤٤٣ ٦ فرداً، من بينهم ٥٠ امرأة، أي ما نسبته ٥٧ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ١١ فرد. وبالنظر إلى الحالة الأمنية المستقرة جنوب نهر النيجر، والحالة المضطربة في مواقع رئيسية في الشمال، تعكف البعثة على إعادة النظر في توزيع القوات بهدف تعزيز إسقاط القوة على طول الحدود الموريتانية وفي منطقتي غاو وكيدال.

٥٦ - وجرى نشر ٨٦٥ جندياً إضافياً، بما في ذلك مستشفى ثان من المستوى الثاني، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وجرى تعزيز القدرة الهندسية للبعثة مع وصول سرية هندسية لأعمال التشييد، وسرية هندسية للمطارات، وسريتين للتخلص من الذخائر المتفجرة. وقد وصلت بالفعل إلى مالي المفزة المتقدمة والمعدات المملوكة للوحدات الخاصة بكتيبة للمشاة، وسريتان للإشارة، وسرية هندسية، ووحدة نهرية، وسرية نقل. وهناك كتيبة مشاة إضافية، وكتيبة احتياطية، وسرية شرطة عسكرية لم يجر بعد نشرها، وإن كان قد تم تحديد لها. وجرى تنفيذ الأعمال الهندسية اللازمة لتشديد المخيمات في غاو. وتم التوقيع في ١٢ آذار/مارس على طلبات التوريد المتعلقة بتوسيع مدرجات الطيران في غاو وتمبكتو، وللبناء الأفقي للقواعد ذات الوحدات النموذجية في غاو وكيدال وتيساليت. وإضافة إلى ذلك، جرى التوقيع في ١٩ آذار/مارس على عقد تشييد القاعدة ذات الوحدات النموذجية في تمبكتو؛ وشُرع في أنشطة التعبئة اللازمة لأعمال التشييد المقرر أن تبدأ في منتصف نيسان/أبريل.

٥٧ - وما زال نقص القدرات الطبية وقدرات النقل الجوي في البعثة يشكل مدعاة للقلق. فالبعثة تعتمد على قوات عملية سيرفال في عمليات الإحلاء الطبي، وفي توفير الدعم الجوي عن قرب عند الطلب. وحتى الوقت الراهن، ليس لدى البعثة طائرات هليكوبتر عسكرية، وهي من مضاعفات القوة الأساسية، وليس لديها أي عوامل تمكينية للإحلاء الطبي. وإني أعترز بحث إمكانية الحصول على هذا العتاد الجوي من خلال التعاون بين البعثات، وفقاً للفقرة ١٤ من القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، وذلك كتدبير مؤقت إلى أن تُنشر طائرات الهليكوبتر العسكرية الخاصة بالبعثة.

٥٨ - واستمر خلال الفترة المشمولة بالتقرير نقل المعدات التي يوفرها الصندوق الاستئماني دعماً لبعثة الدعم الدولية ذات القيادة الأفريقية في مالي، حيث تم توفير ثمان مركبات، و ٩٦ حاوية لوحدات حفظ مخزونات الدفاع الميداني، ومولدات كهربائية، ولوازم أخرى. وبفضل توفير تلك المعدات يتم تعزيز القدرة اللوجستية العامة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة السابقين في بعثة الدعم الدولية ذات القيادة الأفريقية في مالي، ولو أنهم ما زالوا يواجهون صعوبات كبيرة في الاكتفاء ذاتياً.

٥٩ - وقد ظل قوام الشرطة في البعثة ثابتاً منذ تقريره السابق. وحتى ٥ آذار/مارس، جرى نشر ٩٥٧ فرداً من أفراد الشرطة، من بينهم ٥٠ امرأة، من القوام المأذون به ومجموعه ١ ٤٤٠ فرداً، بما يشمل ٧٣ من أفراد الشرطة (٢٣ في المائة من القوام المأذون به البالغ ٣٢٠ فرداً)، و ٨٨٤ عنصراً من وحدات الشرطة المشكلة (من القوام المأذون به البالغ ١ ١٢٠ فرداً). وجرى بذل الجهود لمعالجة التأخير في استقدام أفراد الشرطة من خلال إعطاء

الأولوية لمجموعات محددة من المهارات. وقد نُشر حالياً ست من أصل ثماني وحدات شرطة مشكلة مأذون بها.

٦٠ - ومن بين الوظائف المدنية الدولية المأذون بها البالغة ٦٧٢ وظيفة، ملأت البعثة ٣٦٥ وظيفة، من بينها ١٢١ وظيفة تشغلها موظفات (٣٣ في المائة من الموظفين المدنيين الدوليين العاملين بالبعثة)، وشغلت من أصل ١٤٥ وظيفة من وظائف متطوعي الأمم المتحدة المأذون به ٦٤ وظيفة، منها ٢٧ وظيفة تشغلها متطوعات (٤٢ في المائة من الموظفين من متطوعي الأمم المتحدة)، ومن أصل ٧٨١ وظيفة وطنية مأذوناً بها شغلت ٢١٦ وظيفة، من بينها ٦٦ وظيفة تشغلها موظفات من الموظفين الوطنيين العاملين بالبعثة، بما يمثل ٣٠ في المائة من الموظفين الوطنيين في ١٨ آذار/مارس.

تاسعا - التنسيق على الصعيد الدولي

٦١ - شارك رئيس وزراء مالي، ووزراء آخرون وممثلون عن الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشركاء رئيسيون آخرون ثنائيون ومتعددو الأطراف في الاجتماع الثاني لمتابعة مؤتمر المانحين من أجل تنمية مالي الذي عقد في بروكسل في ٥ شباط/فبراير. وأكد المشاركون من جديد على أهمية إجراء حوار شامل للجميع بين السلطات المالية والجماعات المسلحة الشمالية والمجتمعات المحلية من أجل تحقيق السلام والتنمية الدائمين في مالي.

٦٢ - وفي ١٦ شباط/فبراير، قامت حكومات كل من بوركينا فاسو، وتشاد، ومالي وموريتانيا والنيجر بإنشاء ما يعرف بالمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل لتعزيز التعاون بشأن التحديات الأمنية في المنطقة. وفي ١٧ شباط/فبراير، أرسل الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ممثلين رفيعي المستوى إلى الاجتماع الرابع لرؤساء أجهزة المخابرات والأمن في بلدان منطقة الساحل والصحراء في نيامي، النيجر. وتبادل المشاركون وجهات النظر بشأن السبل الكفيلة بزيادة تعزيز التعاون الأمني وبناء القدرات من أجل مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود وشدوا على وجود خطر بأن تتفاقم أوجه الضعف المؤسسية والتوترات الطائفية من جراء ما تقوم به الجماعات الإرهابية، ولا سيما في شمال مالي.

٦٣ - وعقد الاجتماع الوزاري الثالث المعني بتعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء في نيامي، النيجر، في ١٩ شباط/فبراير. ورحب المشاركون بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق المبدئي، ولا سيما التقدم الذي أحرز مؤخرا في تجميع القوات، وحثوا في نفس الوقت الأطراف في مالي على مواصلة بذل الجهود داخل الإطار الذي أنشأه الاتفاق المبدئي، وشجعوا جميع الشركاء المعنيين على مواصلة تقديم دعمهم للحكومة مالي والجهات المعنية الأخرى، على أساس الأخذ بزمam الأمور والقيادة على الصعيد الوطني.

عاشرا - الجوانب المالية

٦٤ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٩/٦٨، مبلغا قدره ٦٠٢ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، يشمل مبلغ الـ ٣٦٦,٨ مليون دولار المأذون به سابقا للبعثة للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٧.

٦٥ - وفي ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ٢١٥,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة عن جميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ما قدره ١٥٦٨,٥ مليون دولار.

٦٦ - وحتى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٤، تم سداد تكاليف القوات/وحدات الشرطة المشكلة للفترة الممتدة حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ بينما تم سداد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وفقا لجدول السداد الفصلي.

حادي عشر - ملاحظات

٦٧ - يعد الإنجاز شبه التام لعملية استعادة النظام الدستوري بتنصيب الجمعية الوطنية، والعودة التدريجية للإدارة الحكومية في الشمال، وتحدد المناقشات غير الرسمية بين الحكومة والجماعات المسلحة بعد توقف طويل تطورات مشجعة تتيح، بالإضافة إلى الدعم الكبير المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة المتكاملة والجهات المانحة، فرصة تاريخية لجميع الماليين للتغلب على الأزمة الراهنة والتوصل إلى عقد اجتماعي وسياسي دائم مع الشمال.

وأدعو الحكومة، والجماعات المسلحة وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى اغتنام هذه اللحظة بشكل جماعي والاستفادة من هذه الحركية الإيجابية. وما زال الباب مفتوحا على مصراعيه أما م فرص توطيد السلام والاستقرار وإدامتهما في مالي، بيد أنه قد يوصد أيضا. إما لم تنقيد جميع الجهات المعنية بالتزاماتها.

٦٨ - والأولوية الأولى هي إجراء حوار سياسي شامل للجميع حقا على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق المبدئي. ولن يكون هناك حل دائم للتحديات الأمنية في الشمال في حالة عدم التوصل إلى عملية سياسية شاملة للجميع تهدد الطريق إلى الاستعادة الكاملة للقانون والنظام، والمساواة في حصول جميع الماليين على الخدمات العامة وتحقيق المصالحة بين الطوائف.

٦٩ - ومن المهم للغاية أن يظل المجتمع المالي عاكفا على تحقيق هذا المسعى بكامل أطيافه: الحكومة والجماعات المسلحة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، ولا سيما الجماعات النسائية. وينبغي أن تشارك الجهات الفاعلة الرئيسية بنشاط في جميع الجهود الرامية إلى تحديد الخطوات التالية من أجل إحلال السلام والأمن. وإني أرحب بالتطور الأخير المحرز عن طريق الحلقات الدراسية التي قام ممثلي الخاص بتيسيرها ويؤسفني أن بعض الجماعات المسلحة أبدت عدم الاتفاق أو رفضت ان تغتنم بالكامل الفرصة السانحة التي أتاحتها المناقشات غير الرسمية لتحديد شكل عملية السلام. وستتطلب الخطوات المقبلة مواصلة التزام جميع الأطراف صاحبة المصلحة بالمشاركة في عملية شاملة وذات مغزى، إذ يجب أن تتحول المحادثات غير الرسمية الحالية إلى مفاوضات رسمية. وإنني أحث الحكومة على بدء هذه المفاوضات الرسمية دون تأخير وأحث الجماعات المسلحة والمجتمع المدني على المشاركة إعلاء لمصلحة السلام والأمن في مالي وفي المنطقة، على نطاق أوسع.

٧٠ - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة جمهورية مالي لتعبئة جميع قطاعات المجتمع المدني، بما في ذلك عن طريق المنتدى الإقليمي المعني بالمرأة الذي عقد في باماكو يومي ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير. وينبغي أن تتاح الفرصة للمجتمعات المحلية للإعراب عن تطلعاتها وشواغلها في ما يتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة، وتوفير الخدمات العامة. وسيواصل ممثلي الخاص بمالي، بالتنسيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والشركاء الرئيسيين الآخرين، دعم هذه الجهود في إطار قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣). والاتفاق المبدئي.

٧١ - وتبذل بلدان المنطقة جهودا هامة ترمي إلى دعم عملية السلام في مالي. ولا يزال دورها بالغ الأهمية. وإنني أدعو جميع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى كفالة اتباع نهج متسق والعمل المتضافر مع الأمم المتحدة ووفقا لأحكام قرار مجلس الأمن ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق المبدئي بحيث يكون ذلك موازيا للمفاوضات والمحادثات الشاملة مع الأطراف الموقعة على الاتفاق.

٧٢ - وأشعر بالتفاؤل لأن الأطراف، التي تتحمل المسؤولية عن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قد أحرزت تقدما في تحديد طرائق القيام بالمزيد من تجميع القوات. ويتحمل الأطراف في الاتفاق المبدئي المسؤولية الرئيسية عن إجراء هذه العملية. وستدعم الأمم المتحدة هذه العملية وستقدم المساعدة في كفالة سلامة عملية التجميع والإشراف عليها. وإنني أدعو الشركاء الإقليميين والعالميين إلى تكثيف جهودهم من أجل مساعدة الأطراف في تنفيذ هذه العملية، بوسائل من بينها توفير الدعم المالي واللوجستي الذي تشتد الحاجة إليه.

٧٣ - وما زال يساورني قلق عميق إزاء تدهور الحالة الأمنية في الشمال، ولا سيما ازدياد وجود الجماعات المتطرفة وتصاعد نشاطها. وفي هذا السياق، لا يزال استمرار عدم وجود طائرات هليكوبتر مخصصة للنقل العسكري في البعثة مصدر قلق كبير، إذ أنه يعوق نقل البعثة وقدرات الاستجابة في حالات الطوارئ في هذه المنطقة الشاسعة. ولذلك، فإنني أحث الدول الأعضاء مرة أخرى على التعجيل بتوفير ونشر طائرات الهليكوبتر وغيرها من عناصر التمكين الأساسية، إضافة إلى نشر قوات في البعثة. وأدعو المجتمع الدولي إلى زيادة دعمه لقوات الأمن في مالي. وأود أن أشكر القوات الفرنسية على الدعم الحاسم المقدم إلى البعثة، وأتطلع إلى استمراره في إطار الترتيبات الانتقالية ووفقا للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). وأود كذلك أن أشجع جميع الجهات المانحة على تقديم مساهمات غير مخصصة إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم السلام والأمن في مالي تمشيا مع القرار.

٧٤ - ويساورني بالغ القلق إزاء الصدامات بين المجتمعات المحلية في الشمال، وخاصة في منطقة غاو ويتطلب الأمر اتخاذ إجراءات عاجلة للحيلولة دون تصاعد المواجهات من هذا القبيل. وفي هذا الصدد، أدعو السلطات المالية والجهات الفاعلة المحلية إلى الاستمرار في تعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية وإيفاد سلطات مدنية، بما في ذلك نشر قوات شرطة، إلى المناطق الريفية التي تتسم بتزايد التوترات. ومثلي الخاص والبعثة على أهبة الاستعداد لدعم هذه الجهود.

٧٥ - وقد كان نجاح إجراء الانتخابات التشريعية إنجازاً مرموقاً أنهى السلطات المالية وشعب مالي عليه. فقد مثل مرحلة هامة للبلد، بعد أن أصبحت الظروف الآن مواتية لتنفيذ إصلاحات تشد الحاجة إليها. وإنني أحث الحكومة وجميع الأطراف السياسية المعنية في الجمعية الوطنية على التعجيل بالإصلاحات المؤسسية لتعزيز شرعية منظومات الحكم الوطني والأمن والقضاء وشفافيتها ونزاهتها. وفي هذا الصدد، أرحب بالتقدم المحرز في بدء الفريق العامل المتعدد التخصصات المعني بإصلاح القطاع الأمني في العمل.

٧٦ - وبالرغم من أن بعض اللاجئين والمشردين داخلياً قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، أشجع الحكومة على التعجيل بالحوار الشامل والمصالحة على الصعيد المحلي، وأن تكفل، بدعم من شركائها، توفير ما يكفي من المساعدة الإنسانية والخدمات الأساسية اللازمة لضمان عودة جميع المشردين الماليين إلى مجتمعاتهم المحلية بصفة دائمة. وفي هذا الصدد، أدعو الشركاء في التنمية إلى دعم عودة الإدارة الحكومية والخدمات الاجتماعية الأساسية في الشمال، وزيادة المساعدة المقدمة إلى الأشخاص المتضررين من انعدام الأمن الغذائي وعددهم ٣ ملايين فرد منهم ٥٠٠ ٠٠٠ طفل دون الخامسة من العمر يعانون من سوء التغذية الحاد.

٧٧ - وإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، تطور جدير بالترحيب. وأدعو الحكومة إلى كفالة حياد هذه الهيئة واستقلاليتها وعدم تحيزها. وشروع السلطة القضائية في اتخاذ إجراءات قانونية في ما يتعلق باختفاء ٢٥ جندياً في نيسان/أبريل ٢٠١٢، وإعدامهم بدون محاكمة خطوة إيجابية أيضاً كما هو الشأن كذلك بالنسبة للتحقيق في الاعتقال التعسفي المزعوم لثلاثة مدنيين وإعدامهم بدون محاكمة من قبل عناصر من القوات المالية في ١٩ شباط/فبراير. وأحث السلطات المالية على التحقيق كذلك في جميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي المبلغ عنها منذ بدء النزاع المالي.

٧٨ - وأرحب باستمرار مشاركة الاتحاد الأوروبي والدعم الذي يقدمه من خلال تنظيم اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل في بروكسل والاجتماع الثاني لمتابعة مؤتمر المانحين من أجل التنمية في مالي. وإنني أحث المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي والسياسي من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل في مجالات الأولوية التي جرى تحديدها وهي الحكم والأمن والقدرة على التكيف والهيكل الأساسية الإقليمية. وللمشاركة والتنسيق المستمرين من جانب المجتمع الدولي أهمية بالغة للمواءمة بين ما نتخذه من إجراءات وتعظيم التأثير الذي تحدثه جهودنا في مالي. وثمة صلة مباشرة تربط بين تنفيذ اتفاق سلام نهائي وفعالية الإنفاق على التنمية، وتبرز العلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن.

٧٩ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، ألبرت جيرارد كويندرز، لدوره القيادي ودعمه الدؤوب لحكومة مالي وشعبها، ولجميع الأفراد المدنيين والعسكريين العاملين تحت راية الأمم المتحدة لالتزامهم باستعادة السلام والاستقرار الدائمين في هذا البلد. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى جميع البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وإلى الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والشركاء الثنائيين، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها، وبرامجها، وإلى المنظمات غير الحكومية وجميع الشركاء الآخرين على إسهاماتهم الهامة في دعم عملية السلام في مالي.

